

المشروع الأول

بين مشروعاتنا العمرانية

للأستاذ عريان سعد

إذا نصبح ناصح بشق ترعة تنقل الماء الى أرض تزرع إن وصل إليها الماء وكانت التربة تتكاف نصف مليون من الجنيهات هان إنفاق تلك الآلاف لأنها ستتيح لعدد من الناس أن يعيشوا على غلة تلك الأرض التي سترزع حين يتصلها الماء .

وإذا نصبح ناصح بإقامة سد على النيل يحجز أمامه من الماء ما يزيد مساحة الأرض المترعة وكانت تكاليف السد مليوناً من الجنيهات مثلاً لم يقل أحد إنه مال يضيع في إقامة هذا السد لأن السد وإن لم يدر مالا فإنه سيحجز الماء الذي يروى الأرض التي سندر المال .

فاذا جئت أنصح بأن ترصد الحكومة مائة ألف جنيه كل عام تشتري بها أئات الجواموس والبقر لتوزعها على صغار الزراع أو على الأجراء الزراعيين لكي تعينهم على أن يزرعوا لأنفسهم من الأرض ما تكفى غلته لرفع مستواهم ولو قليلاً عما هم فيه قيل إن الحكومة ليس من عملها أن تقوم بهذا العمل لأنها لا تضمن المال الذي تنفقه وربما ضاع عليها .

ولقد كان أصل هذا الاقتراح أن يسدد الفلاحون أثمان الجواموس والبقر من ثمن ما تلد ولكنني الآن قد عدلت عن هذا الرأي وقد جئت أعرض بدله أن يكون توزيع الجواموس والبقر على صغار الفلاحين بدون مقابل لا يدفع فلاح ثمن ما أعطته الحكومة وإنما تنفق الحكومة المال على شراء الجواموس على ألا تحصله مثله كمثل المال الذي تنفقه على شق ترعة أو بناء سد لا يرجع الى الخزانة منه قرش واحد وإنما أنفق لأنه سيدر الخير على المتفهمين بالأرض التي سيروها الماء ، ليكن المال الذي ينفق في هذا السبيل جزءاً من اعتمادات السنوات الخمس .

هذا الجواموس الذي يوزع على الفلاحين سيدر عليهم اللبن لا الماء ومسيدهم بالسباح وبالحم من صغارها التي يبيعها الفلاح وهو فوق هذا كله سيكون عوناً للفلاح على الحرث والرعى وسينشئ طبقة من الزراع لا وجود لها الآن أو هي موجودة بعدد أقل مما يجب أن يكون .

كل من له صلة بالفلاح والأرض يعلم أن الفلاح الذي يملك جاموسة كالموظف الذي يحمل مؤهلاً دراسياً سواء بسواء الفلاح صاحب الجواموسة إن طلب من صاحب الأرض أن يؤثر

له فدانا أو اثنين فرح به صاحب الأرض وأجر له في غير تردد لأن الجاموسة ضمان لسداد الايجار أولا ولأن السباد الذي يتخلف عنها يزيد خصوبة الأرض ومحصولها ثانيا ولأنها ستحرق الأرض وترويه .

أما الفلاح الذي لا جاموسة له فإنه لا يستطيع أن يستأجر أرضا أولا لعجزه عن تقديم ضمان ولأنه لا عون له على الزراعة .

وكل من له صلة بالأرض والفلاح يعلم أن صاحب الجاموسة في منزله دجاج ولبن وأنه أحسن حالا بمراحل ممن لا يملك جاموسة من الناحية الصحية .

هذا ثابت معروف في القرى والعقدة هي في حصول الفلاح على الجاموسة وقد اقترحت من سنين أن تقدم الحكومة الجاموس للفلاحين على أن تحصل ثمنه منهم وكان الاعتراض بأن الحكومة تمضى مالها للضياع .

أما اليوم وسياسة السنوات الخمس توضع أسسها بسطاء حتى بلغت المبالغ المطلوبة لها مئتين مليوناً من الجنيهات منها ما هو مخصص للدارس ولإنشاء الطرق والمستشفيات والترع ومشروعات لا عدد لها .

وإذا كان الفرض من اتفاق هذه الملايين رفع مستوى الحياة في مصر فاني أطالب بلقطة الى هذا الاقتراح على أساس جديد .

أساسه الجديد أن يرصد كل عام مليون من الجنيهات تشتري به أناث الجاموس والبقر — من مصر ومن الخارج — وتوزع على الفلاحين لكل أسرة (رجل وامرأته وأولاده) جاموسة .

إذا كانت المدرسة في القرية تكلف ١٠٠٠ جنيه فلم لا تنفق الحكومة ألفاً أخرى تشتري بها ١٠٠ عجلة توزعها على ١٠٠ أسرة فتكون الحكومة قد قدمت بجانب المدرسة وهي غذاء الروح الغذاء الألزم وهو غذاء الجسد .

وإذا كان مشروع المياة يكلف الحكومة آلاف الجنيهات تنفقها الحكومة عن طيبة خاطر لتوفير الماء للناس فلم لا تنفق بجانبها ألفاً أخرى ثمناً للجاموس لتوفير اللبن .

وإذا كانت الحكومة تدفع آلاف الجنيهات لإنشاء طريق يتنقل عليه الفلاحون بين بلدين فلماذا لا تنفق ألفاً أخرى تشتري بها للفلاحين جاموساً يتنقلون من الحاجة إلى البسار النسبي فإذا جاز إنفاق المال لإنشاء طريق ينقل الناس من بلد إلى بلد فكيف نبخل ببذل المال لإنشاء طريق ينقل الناس من الجوع إلى الشبع وهذا الطريق هو توزيع الجاموس على الفلاحين .

لو أن تجربة عملت لهذا المشروع في نطاق ضيق في قرية واحدة فوزع على كل أسرة لامتلك جاموسة، عجلة أروجا، موسة وعملت إحصاءات لحالة أهل القرية قبل توزيع الجاموس وبعد عامين من توزيعه لظهر في جلاء ووضوح اليسار الذي تدخله الجاموسة إلى بيت الفلاح .

إذا لم يتحول الفلاح الأجير إلى فلاح زارع ولن يتحول إلا إذا تملك جاموسة فلن يرتفع مستوى الفلاح ولن يحسن حاله حتى ولو شرب الماء صافيا وتعلم القراءة والكتابة ورصفت له الطرق الزراعية كلها بالأسفلت وكان في كل قرية عيادة لعلاج مختلف الأمراض .

الفلاح الأجير أباس المصريين جميعا وقد تحول كل فلاح مزارع ماتت جاموسه أو اضطر لبيعها لوفاء دين أو نشأ فلم يجد نفسه جاموسة يرثها عن أبيه تحول كل هؤلاء إلى فلاحين أجراء ولن يعودوا فلاحين مزارعين إلا إذا عادت الجاموسة إليهم .

لا يجوز لمن لم يولد في القرى ولم ينشأ بين الفلاحين في الحقول أن يبدى في هذا الموضوع رأيا ولو كان أعلم أهل الأرض بالاقتصاد وبقير الاقتصاد إنما الذي يفصل في هذا المشروع أهل القرى أنفسهم أعيانهم وفقراؤهم على السواء .

أرجو أن يعرض هذا المشروع على المشتغلين بالزراعة فإن أيذوه نفذوا ورفضوه أهمل المشروعات المفيدة كثيرة ولكني أود أن ننظر في دائرة نفع بعضها وهل شمل الفلاح الأجير أم لا تشملها وهل تضي عليه شيئا من السعادة أو ترفع مستواه ولو قليلا أم لا .

شق الترع والمصارف وإنشاء الطرق . لعل هذين أول المشروعات نشرا لل عمران ودعما للاقتصاد . فالأول من شأنه زيادة الأرض الزراعية والثاني من شأنه ترويج التجارة وتصريف المحصول فما الذي يعود على الفلاح الأجير من زيادة الأرض الزراعية وتصريف محصولها ؟

إن كل الذي يعود عليه أن يزيد طلبه ويرتفع أجره ولكن تلك الزيادة لا يرتب عليها رفع مستواه لسبب بسيط وهو أن نشاط حركة النقل التي تصحب إنشاء الطرق توجد للإنتاج الحيواني سوقا رائجة ترتفع بها الأسعار وأقرب مثل على ذلك أن تجار البيض يشترونه في الريف يبيعونه في المدن بأسعار مرتفعة وكذلك الدجاج والضأن وحتى الخضروات، إن وجدت طريقا إلى المدن ارتفع سعرها .

وإذا وصل الضوء الكهربائي إلى قرية فالفلاح الأجير لن يكون له من حظ الأهم إلا المشاهدة أما أن يستعمله في منزله فمستحيل .

بل ان نشر العيادات وهو أجل عمل انساني ورغم ما فيه من رحمة بمن يعرض من هؤلاء الأجراء فانه لا يرفع مستوى معيشتهم بل ربما جعلهم يشعرون ببرخ الفقر لأن العيادات تفتح عيونهم المنمضة لترى حاجة المريض الى الطعام الذي يصفه له الطبيب ولا يجد سبيلا للحصول عليه ذلك إذا فرضنا أن العيادة متصاحبا صيدلية تصرف الدواء مجانا .

كذلك المدارس والجمعيات التعاونية تشر في الريف النور ولكنه نور يلقى على مجاهل الحاجة وصحراء العوز .

المشروع الأول اذن هو الذي يضع في يد الفلاح الأجير الأداة التي ينتقل بها من عوز الأجر الضئيل الى واحة الزارع الصغير الذي يملك شيئا ولو تافها .
تلك الأداة هي الجاموسة فهي عصا موسى إذا القاهها تلففت حبال الفقر التي التفت حول عنقه .

كل المشروعات مفيدة ولكنها كلها تضيف الى نعمة المنعمين لو لنا جديدا من البجوحة اما المحرومون الذين تندب حالتهم فلا يعود طيسم منها شيء إلا إذا رصد لمشروع توزيع الجاموس من المال ما يمكن الفلاح الأجير من تملك جاموسة يصبح بفضل تملكها زارعا صغيرا .

الجاموس الذي توزعه الحكومة على الفلاحين ما هو إلا جسر تنشئه بالمال كما تنشئ سائر الجسور ولكنه جسر من اللحم والدم لا من الأسمنت والصوان وهو جسر لا يحجز الماء وإنما يحجز اللبن وهو جسر لا يعبر الأهالي عليه من مكان إلى مكان وإنما يعبرون عليه من الفقر والعوز إلى اليسار والشيخ .

والمال الذي تنفقه الحكومة في شراء الجاموس مثله كمثل المال الذي تنفقه في شراء الأسمنت والحجر والمال الذي تنفقه على الذين يكلفون بتوزيع الجاموس ومراقبة الصيانة به كالمال الذي تنفقه على المهندسين الذين تعهد اليهم في إنشاء الجسر وفي صيانته .

والنتيجة التي ترمي إليها الحكومة من إنفاق المال في إنشاء الجسر والصيانة به هي زيادة ثروة المتفعين بماء الجسر أو بالعبور عليه ويجب أن تكون الثروة التي تنتج من بناء الجسر مناسبة لتكاليفه والا فانها لا تفكر في إنشائه .

فلننظر الى نتيجة إنفاق مال الحكومة في شراء الجاموس وتوزيعه على الفلاحين ، هل الثروة التي تنتج من هذا العمل تتناسب مع المال أم لا كما ننظر الى الثروة التي تتولد عن عن إنشاء جسر وكما ننظر الى الفائدة التي تعود على الناس من استعمال الجسر .

الجاموسة التي ثمنها بالأسعار الحاضرة خمسون جنيتها وتعطى للفلاح أجير تدر من اللبن وتنتج من السباخ ما يتعادل مع تكاليف أطعمتها وزيادة للترك هذا من حسابنا تلد الجاموسة كل عام تقريبا عجلا يباع بالأسعار الحاضرة بعشرة جنيهات .

ويمكن الفلاح من استئجار فدانين يوفر الفلاح لنفسه من غلتهما مبلغا يختلف باختلاف طبيعة الأرض ولنقدره بعشرة جنيهات للفدان الواحد أى عشرين جنيتها .

وتنقله من أجير رجال يعمل يوما ويتعطل أياما ليصبح زارعا منتقرا منتظم الحياة ثابت الدخل .

هذا كله مقابل خمسين جنيتها تقدمها له الحكومة فإذا أنفقت خمسة ملايين من الجنيهات رفعت مستوى مائة ألف أسرة. ولو وزعت الحكومة صفار الجاموس لانخفضت التكاليف ولا تنفع بالمشروع خمسمائة ألف أسرة على أن تبطل نتائج المشروع حتى ينمو الجاموس الصغير ويولد ويصبح قادرا على العمل في الساقية والمحراث .

إنى أعتقد أن هذا معدل رائع لرفع مستوى المعيشة فإذا قدر لباقي الملايين الستين التي قدرت لمشروع الخمس السنوات النجاح بنفس هذه النسبة إذن لرفعنا مستوى ٦ مليون وهذا ما لم يبلغه التعداد حتى الآن أى ٣٠ مليون من السكان .

هذا يفرض أن الجزء من الشعب الذى يرتفع مستوى معيشته لا يؤثر في بقية الشعب وهذا يفرض خاطئ لأن رفع مستوى مائة أسرة من الزراعة في القرية الواحدة يترتب عليه وقد زادت قوتهم الشرائية تحسن حالة تاجر القرية ونجارها وحلاقها وطباها وزامرها .

وكذلك رفع مستوى ألف أسرة من الصناع في مدينة يترتب عليه وقد زادت قوتهم الشرائية زيادة ربح الفلاحين حولها لأن ذلك يوجد سوقا رائجة لمحصولاتهم من خضر ولبن إذا ثبت هذا وهو ثابت كما ترى اتضح أن اتفاق خمسة ملايين من الجنيهات على تزويد الفلاحين الاجراء بالجاموس ليتصبحوا مزارعين صغارا لا نقل فائدة اتفاقها في رفع مستوى المعيشة عن فائدة مثل هذا المبلغ اذا انفق في إقامة السدود وإنشاء الترع بل هي ترجحها من ناحية أنها تنفق في تحسين حالة الفلاح دون غيره الذى هو ارفع البكاء على حالته في كل وسط حتى أصبحنا في جنازة مستمرة وماتم دائم على بؤسه وفقره دون غيره بخلاف التربة والسد فانها غير قاصرة على هذه الطبقة .